

حكيات

٢٥٠ مليون ليرة أضرار مياه ريف حمص الشمالي حميدان لـ«الوطن»: سنزيل التعديت على الشبكة وفتوات الجر خلال أيام

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير المؤسسة العامة للمياه بحمص حسن حميدان للوطن عن تقدير اللجان التي دخلت إلى الريفين الشمالي والشمالي الغربي بعد دخول قوى الأمن الداخلي حيث قدرت الأضرار بشكل مبدئي بنحو ٣٥٠ مليون ليرة. وأوضح حميدان أنه وفور إعادة الأمن والاستقرار إلى قرى وبلدات ريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي قامت المؤسسة بتشكيل عدة لجان فنية متخصصة للكشف على الأضرار التي لحقتها المجموعات الإرهابية المسلحة في آبار المياه ومحطات الضخ والشبكة بشكل عام في مختلف القرى والمناطق.

وأكد حميدان أنه تم الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل محطات ضخ المياه في كل من مدينة الرست وبلدة تلبسة، بينما تم الكشف على الأضرار التي لحقت بآبار المياه ومحطات الضخ والشبكة في كل من قرى وبلدات تير معلة والجعر والزعرانة والفرحانية الشرقية ودير قول والتي تم تقديرها بنحو ١٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أنه سيتم المباشرة بأعمال الصيانة وإعادة التأهيل في الأيام القادمة، منها وجود تعديت من الأهالي على شبكات المياه في تلك القرى وعلى قناة الجر الرئيسية الواصلة إلى محافظة حماة ومدينة السلمية مشدداً على إنهاء هذه المظاهر والتعديت بتسويتها أو إزالتها خلال الأيام القليلة القادمة.

وأوضح أنه تم الانتهاء من صيانة وإصلاح محطة ضخ تير معلة التي تروي كل من قرى وبلدات تير معلة والغنطو والدار الكبيرة والحلموظ وهيوب الريح وكفر عبد والأشرفية والمختارية والنجمة وتم ضخ المياه عبرها إلى الشبكة، كما تم إنجاز جميع أعمال الصيانة للضخات في تلك القرى والبلدات ويتم العمل حالياً على إعادة وصل التيار الكهربائي إلى محطة ضخ تير معلة وصيانة خطوط الجر الرئيسية التي تعرضت لأضرار وأعطال كبيرة نتيجة تجريفها من المسحكين سابقاً و قدرت قيمة الأضرار والتعديت على الشبكة في هذه المحاور بنحو ٧٠ مليون ليرة، مؤكداً أن وضع آبار المياه في كل من قرى تذبذب وكفر لاهما والطيبة الغربية بمنظمة الحولة بريف حمص الشمالي الغربي جيد بشكل عام وتعمل بنسبة مقبولة، في حين يوجد في قرية تلود أربعة آبار انتننات منها بالخدمة وتعمل بشكل اعتيادي بينما سيتم العمل على إعادة تأهيل البئرئين الأخرين خلال الفترة القادمة بعد أن تم الكشف عليها وتقدير أضرارها التي بلغت نحو ١٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أن المؤسسة ستعمل على إزالة وتسوية جميع الفرعات المنزلية والتعديت على الشبكة الكثيرة التي تم الكشف عليها في قرى الحولة خلال أيام. وبين حميدان أنه يتم حالياً التنسيق مع السلطات المختصة بالمحافظة بالتعاون مع مؤسسة مياه حماة لإزالة جميع التعديت الواقعة على قناة الجر الرئيسية الواصلة من أعالي نهر العاصي إلى مدينة حماة والتي تستفيد منها بعض قرى وبلدات ريف حمص الشمالي إضافة لمدنتي حماة والسلمية، موضحاً أن معظم التعديت على القناة قام بها أهالي تلك المناطق من خلال ثقب القناة البيوتية ووضع مضخات فيها لاسترجار المياه لأغراض زراعية.

كشفت قائد منطقة دوما في وزارة الداخلية العقيد محمد الخليل عن إعادة مسروقات بنحو مليار ليرة لشركات ومعامل، معلناً أن عدد حالات السرقة المصبوطة بلغت نحو ٢٠ حالة تم التوصل إلى مكان وجودها خلال البحث والتحرري في المنطقة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الخليل أن بعض الشركات تقدمت بشكاوى إلى قيادة المنطقة ومنها شركتان تعملان في مجال صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية إحداهما بلغت قيمة مسروقاتها ٥٠٠ مليون والأخرى نحو ٢٠٠ مليون ليرة.

وأضاف الخليل: كما أنه ضبطت مسروقات لشركات تجاوزت عشرات الملايين إضافة إلى ضبط العديد من حالات السرقات تمت في المنازل وتمت إعادتها إلى أصحابها، ضارباً مثلاً عن إعادة اثاث بيت بالكامل لأصحابه بعد ضبط المسروقات.

ولفت الخليل إلى أن الأدوات المسروقة من الشركات تمت سرقتها من معامل تل كردي في ريف دمشق إلى منطقة دوما، مبيناً أن معظم السرقات المصبوطة أدوات منزلية وبرادات وغسالات وغيرها من الأدوات الكهربائية. وأكد الخليل أن قيادة الشرطة لا تدخر جهداً في البحث عن المسروقات لأنها تتعلق بحقوق المواطنين، معتبراً أن هذا الأمر عزم القلعة لدى المواطنين في الدولة إضافة إلى أن إعادة هذه المسروقات للشركات والمعامل يحمي الاقتصاد الوطني باعتبار أن هذه المعامل سترقد السوق بهذه البضائع، أو ترفد الخزينة بعائداتها من التصدير. ورأى الخليل أن إعادة المسروقات للشركات والمعامل يساهم في تشجيعها للإنتاج وبالتالي تعود إلى وضعها الطبيعي في المنطقة الصناعية بتل الكردي ورفد السوق المحلية بالمنتجات وبالتالي تخفيف الأعباء على المواطنين

سرقة من تل كردي إلى دوما إحداها بـ ٥٠٠ مليون وأخرى بـ ٢٠٠ مليون ليرة الخلييل لـ«الوطن»: أعدنا مسروقات بمليار ليرة لشركات ومعامل في دوما

محمد منار حميجو



إضافة إلى زيادة الإنتاج للتصدير لخارج البلاد. وفيما يتعلق بموضوع ضبوط الأضرار أكد الخليل أن قيادة الشرطة نظمت العديد من الضبوط من دون أن يحدد رقم ذلك، موضحاً أن هذا الموضوع ما زال في بدايته وأن هناك أولويات تتم معالجتها.

وأضاف الخليل: إنه لمجرد عودة المواطنين بشكل كامل إلى منازلهم تتم معالجة موضوع الأضرار. مشيراً إلى أن قيادة الشرطة لا تدخر جهداً في الحفاظ على حقوق المواطنين. وكشف الخليل أنه قريباً سيتم فتح الطريق وإعادة وسائل النقل، موضحاً أنه حالياً يتم التركيز على الناحية الأمنية، وإعادة الممتلكات التي تم الاعتداء عليها وتنظيف ما تبقى من الأتقاض وغيرها من الأمور التي يتم العمل عليها لإعادة المواطنين إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن.

وكان وزير الداخلية محمد الشعار أكد في تصريح سابق له أن من واجبات قوى الأمن الداخلي في كل مكان في الأراضي السورية أن تعزز الأمن والاستقرار وتأمين النظام العام وتنفيذ القانون وحفظ ممتلكات المواطنين بالمناطق الحرة، مضيفاً: من الطبيعي جداً أن تقوم بدورها في تلك المناطق لتعود حركة الحياة كما كانت. وكانت قيادة شرطة دوما أعادت في وقت سابق مسروقات بقيمة نحو ٢٠٠ مليون ليرة لإحدى الشركات التي تعرضت للسرقة. ولعبت قوى الأمن الداخلي في الغوطة الشرقية دوراً مهماً في إعادة هيبة الدولة إلى تلك المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى ما دفع الكثير من المواطنين للجوء إلى مخافر الشرطة لتقديم الشكاوى وتنظيم الضبوط.

◀ قريباً فتح الطريق وإعادة وسائل النقل
◀ ضبط العديد من حالات سرقة للمنازل
◀ إعادة المسروقات للشركات والمعامل يساهم في تشجيعها على الإنتاج

بتكلفة مليارين طريق مواز للحدود السورية الأردنية

السويداء- عبير صيموعة

أكد محافظ السويداء عامر العشي أن العمل في الطريق الموازي للحدود السورية الأردنية لتخديم المخافر يسير بوتائر عالية ويتم تنفيذها ضمن المواصفات المطلوبة لافتاً إلى أهمية هذا الطريق في ربط المحافظة بالبادية الشرقية على مقربة من الحدود العراقية، موضحاً أن الطريق بطول ٥٦ كم وبعرض ١٠ أمتار وبكلفة تصل إلى ملياري ليرة ويعود للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية فرع السويداء وتنفذه مؤسسة الإنشاءات العسكرية ومن المنتظر أن ينتهي العمل به خلال تسعة أشهر.

وأضاف العشي بأنه يجري حالياً تحديد الاستملاكات على جانبي طريق السويداء-دمشق عند طريقي قرينتي لاهة والثموتة للبدء بإنجاز عيارتين، وإقامة توسعة طريقية على جانبي الطريق بفرع منها معبرين بمواصفات فنية تحقق الأمن الطرقي الكامل وصولاً إلى القرينتين، مشيراً إلى أن ورشة الطرق المركزية تعمل أيضاً على جرد اللوحات الطريقية في المحافظة وتبديل التالف منها وتركيب البديل للوحات المفقودة.

وحول توسع طريق شهباء الذي تأخر العمل فيه بسبب الاضطراب إلى تنظيم ملحق عقد بالأعمال الإضافية المطلوبة وتصديقه بقيمة ١٤٠ مليون ليرة لفت المحافظ إلى أنه تمت متابعة العمل بالطريق وإعادة تأهيله ضمن المواصفات الفنية بعد إزالة وتسوية المنحني الشاقولي الخطر عند مدخل مدينة شهباء والذي كان يتسبب بالحوادث نتيجة انعدام الرؤية حين التجاوز من السيارات.

هذا وأوضح تقرير فرع المؤسسة العامة للطرق في السويداء أن قيمة العقد الأساسي لتنفيذ أعمال التوسعة لطريق شهباء مردك وإزالة المنحنيات الشاقولية الحاجبة للرؤية فيه تبلغ ٢٠٠ مليون ليرة، حيث بدأ العمل به خلال الشهر العاشر من العام الماضي وتم إنجاز نحو ٣ كم وبقي منه نحو ٢ كم تمتد من نهاية قرية مردك وصولاً إلى مدخل مدينة شهباء ومن المتوقع انتهاء العمل في الطريق خلال مدة أقصاها شهرين.

في تخصص الأطفال والنسائية والعينية والأذنية والجراحة والمعلوماتية، كما تم تأليف كتاب طب الأسنان وهو قيد التدقيق من الأستاذة، مع استكمال الإخراج الطباعي، على أن يتم طباعة الكتب تبعاً خلال شهر تموز القادم.

وأضافت د.شاش: إن الكتاب المرجعي ليس منهجاً وكتاباً جامعياً وإنما تغطية لعدد من المحاور الأساسية يتناولها هذا الكتاب المرجعي، مؤكداً التركيز على أن يكون الكتاب شاملاً وواضحاً، كما هناك أهمية بأن تكون الأسئلة الموضوعية مشمولة ضمن الكتاب المرجعي. وكشفت مديرة مركز القياس والتقييم أن منظومة الامتحانات الموسومة قيد الإنجاز مع نهاية ٢٠١٨، وخاصة مع تجهيز نقاط النفاذ في حمص وتشرين والهيك في دمشق إضافة إلى الحصول على تغطية تفاد في محافظة حلب، مبيئة الانتهاء من جميع دورات الامتحانات الوطنية الموحدة، مشيرة إلى إجراء ١٠٦ امتحانات وطنية موحدة منذ بدء الامتحانات، على أن تكف الجهود لتطبيق الامتحانات بشكل محوسب وذلك حسب الظروف والمستجدات.

يشار إلى صدور قرار وزير التعليم بتشكيل فريق قطاعية في اختصاصات الأمراض الباطنة وطب الأطفال والجراحة والأذنية والعينية والأمراض النسائية والتوليد والأمراض الجلدية لإعداد وترجمة كتب مرجعية للامتحان الطبي الموحد.



مضيفة: إن مركز القياس والتقييم سيغطي نفقة كتاب الطب النفسي ليكون متاحاً لطلاب السنة الأولى نظراً لأهميته الكبيرة خلال ظروف الأزمة، مع منح تعويضات للأستاذة ممن يشاركون في التأليف والإعداد، مؤكداً في سياقها الحصول على الملكية الفكرية لـ٣ آلاف نسخة بشكل مبدئي من الكتب المترجمة ناهيك عن تأمين كتب إضافية بين ٢٥٠٠ إلى ٣ آلاف كتاب.

وتكرت د.شاش أن هناك عدة كتب مرجعية قيد الطباعة

مرجعية يستفيد منها الطلاب للتخضير للامتحانات الوطنية الموحدة بمختلف التخصصات.

ونوهت د.شاش بمشاركة الأستاذ الجامعي في الإعداد والترجمة بمعدل عمل يومي يفوق الساعة يومياً لإنجاز جميع الكتب المرجعية لتكون في متناول يد الطلاب قبل فترة شهرين، مبيئة أن المركز يبذل جهوداً كبيرة ليكون الكتب قيد الطباعة خلال فترة قريبة، وخاصة أنه تم وضع فترة لتأليف الكتب.

فادي بك الشريف

كشفت مديرة مركز القياس والتقييم ووزارة التعليم العالي ميسون د.شاش لـ«الوطن» أنه للمرة الأولى في سورية يجتمع ١٤ أستاذة جامعيين من مختلف الجامعات لتأليف وإعداد كتب مرجعية للامتحان الوطني الموحد وذلك بناء على مطالب الطلاب، مبيئة أنه تم الحصول على حقوق الملكية الفكرية من دار النشر فيما يخص الكتب العالية المترجمة.

وأكدت د.شاش أنه من غير المعقول نشر الكتب المترجمة على الإنترنت بشكل الكتروني، على اعتبار أن هناك حقوقاً ملكية فكرية، مبيئة أن دار النشر لا يقبل بهذا الموضوع، كما هناك حقوق للمؤلفين من الأستاذة، وكى تحجب أنفسنا أي ملاحظات قانونية، لافتة إلى أن الكتاب المترجم يباع بسعر التكلفة للطالب ولا عوائد للمركز، مؤكداً أن الهدف من هذا التوجه هو تأمين الكتب للطلاب دون أي ربحي وإنما فقط تغطية نفقات الطباعة والملكية الفكرية، علماً أن هناك مبالغ كلفت المركز فيما يخص الحصول على الملكية الفكرية والطباعة والنقل لبقية المحافظات.

وأشارت د.شاش إلى قرار وزير التعليم العالي عاطف نداف بتأليف وإعداد كتب مرجعية للامتحان الطبي البشري عن طريق أستاذة من الجامعات الحكومية والخاصة، مبيئة أنه لا فرق بين الأستاذة في الجامعة الحكومية مع الخاصة، وخاصة أن الهدف من القرار تأمين كتب

٩ عمال نظافة فقط لكل جرمانا...

ولا أحد يرغب بالوظيفة لتدني الأجور



الوطن

اشتكى مواطنون في مدينة جرمانا بريف دمشق من تراكم القمامة، موضحين بأن المشكلة مزمنة تعود إلى سنوات في ظل غياب أي حل جذري. تضاربت إجابات رئيس مجلس بلدية جرمانا لمن عن النفايات، مشيراً بعدم وجود إمكانية لشراء ضواغط لأن الضاغطة الواحدة بتكلفة ٤٠ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى وجود نقص كبير في عدد عمال النظافة على الرغم من وجود فرص عمل كعقود للتقديم ولكن لا أحد يتقدم بسبب قلة الأجور. وكشف عوف عن وجود اقتراح بوضع محطة ترحيل ضمن أراضي جرمانا وأنهم موعودون

وأوضح عوف أن أزمة النظافة في جرمانا تراكمية استمرت على مدار ٧ سنوات سواء من ناحية نقص الآليات والعمال أو بسبب الكثافة السكانية! وبين عوف أن عدد الضاغطات لدى البلدية ٤ وعدد العمال ٩، لافتاً إلى أنهم يزيلون يوماً آلف طن من النفايات، مشيراً بعدم وجود إمكانية لشراء ضواغط لأن الضاغطة الواحدة بتكلفة ٤٠ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى وجود نقص كبير في عدد عمال النظافة وحولها ملوّه بالنفايات لافتاً إلى أنهم يقومون بالكثير من الحملات على المواقع الإلكترونية لتفعيل قانون النظافة وفرض ٥٠٠٠ ل.س على كل مخالف.

كلام رسمي جداً

على المواطنين المستملكة عقاراتهم التقدم بطلب إلى فرع المؤسسة لرفع إشارة الاستملاك

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٨٧٦ / تاريخ ١١ / ٤ / ٢٠١٨ بالصفحة ٨ / تحت عنوان: «أخطاء بشرية وراء استملاكات طريق دمشق - السويداء»، نبين ما يلي: وإن ما جاء في بداية المقال أن مواطني بلدتي أم الحارثين وخلخلة قد فوجئوا بوضع إشارة رهن على عقاراتهم الخاصة وأن هذه الإشارة قد منعتهم من بيع جزء من أراضيهم... هو كلام غير دقيق ويتناقى مع أحكام قانون الاستملاك رقم ٢٠ لعام ١٩٨٢ الذي أوجب إشارة استملاك على صحائف العقارات الواردة أرقامها بقرارات الاستملاك الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والمنشورة أصولاً في الصحيفة الرسمية والصحف المحلية ومناطق الاستملاك.

وهذا ما ينفي عنصر المفاجأة المذكورة في بداية المقال، وهذه الإشارة هي إشارة حفظ حق للجهة المستملكة ولا تمنع مالك العقار من التصرف به ببعاً.

وقد أكدت ذلك المادة ٩ / من القانون المذكور آنفاً حيث جاء فيها «وتسري على من تنتقل إليه ملكية العقار الإجراءات التي طبقت بحق المالك السابق»، وهذه المادة قد منعت الجهات المختصة بإفراز أو الإدغام القيام بتلك الإجراءات من تاريخ وضع الإشارة حتى لا يؤثر ذلك في تقدير قيمة العقار، علماً بأن المؤسسة تمنح موافقتها على الإفراز للأجزاء الواقعة خارج الشريحة الاستملاكية بعد أن يتم تجنب أو إلحاق الشريحة المستملكة بالأملك العامة.

مع الإشارة إلى أنه تم استملاك طريق دمشق - السويداء على عدة مراحل بموجب عدة قرارات استملاك استندت إلى مخططات عقارية غير نهائية في بعض الأحيان وبعض المناطق العقارية التي

المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية المهندس ياسر حيدر